والصلبية تتصف بهما الذات والفعل اذ لو قبلت الصفة صفة اخرى لزم ان لا تعرى عنها او عن مثلها او عن ضدها ويلزم مثل ذلك في الصفة الاخرى التي قامت بها وهلم جرا فيؤدي الى التسلسل ولا بد ان يخرج بين المتماثلات وهو محال لما يلزم عليه من التسلسل وجود اما لا نهاية له من الصفات في الوجود وهو محال وان الصفة لا تقبل ان تتصف بصفة ثبوتية غير تعجيبية تقوم بها اعني صفات المعاني والمعنوية ومولانا جل وعز قام البرهان القاطع على وجوب اتصافه بصفات المعاني والمعنوية فيلزم ان يكون ذاته العلية موصوفا بالصفات المرتفعة ويدر هو في توجيه سبحانه صفة نفي تعالى عن ذلك علوا كبيرا وامام برهان استغنائه تعالى من المخصص اما الفاعل فهو انه لو احتاج الى الفاعل لكان حادثا وذلك محال لما عرفته بالبرهان القاطع من وجوب قدمه وبقائه سبحانه وتعالى فتبين بهذين البرهانين وجوب الغنى المطلق لمولانا جل وعز عن كل ما سواه وهو معنى قيامه تعالى بنفسه وامام برهان وجوب الوحدانية له تعالى جلاله لولا ذلك واحد لزم ان لا يوجد شيء من العالم للزوم عجز حينئذ يعني انه لو كان له تعالى مماثل في الوهية لزم ان لا يوجد شيء من الحوادث والتالي معلوم البطلان بالضرورة وبيان لزوم ذلك انه اذا تقرر بالبرهان القاطع وجوب عموم قدرته تعالى وارادته لجميع الممكنات فلو كان ثم موجود له من القدرة على الايجاد مثل ما لمولانا جل وعز لزم عند تعلق قدرتيهما بايجاد ذلك الممكن ان لا يوجد بهما معا لاستحالة اثر واحد بين مؤثرين لما يلزم عليه من رجوع الاثر الواحد اثنين وذلك لا يعقل فلا بد من عجز احد المؤثرين وذلك مستلزم لعجز الاخر المماثل له في القدرة على الايجاد واذا لزم عجزهما معا في هذا الممكن لزم عجزهما كذلك في سائر الممكنات لعدم الفرق بينهما

وجوب (margin)

كذلك (margin)

الممكنات (margin)

وتعالى

وذلك مستلزم لاستحالة وجود الحوادث كلها والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك ضرورة واذا استبان وجوب عجزهما معا امتنع الا تعلق على ممكن واحد كان مع الاختلاف فيه على سبيل التضاد اولى فتعين وجوب وحدانية مولانا جل وعز في ذاته وفي صفاته وفي افعاله وبهذا تعرف ان الكائنات لا اثر لقدرتنا في شيء من افعالنا الاختيارية لحركاتنا وسكناتنا وقيامنا وقعودنا ومشينا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة وقدرتنا ايضا مثل ذلك عرض مخلوق لمولانا جل وعز تقارن تلك الافعال الاختيارية وتتعلق بها من غير تاثير لها في شيء من ذلك اصلا وانما اجرى الله تعالى العادة ان يخلق عند تلك القدرة لا بها ما شاء من الافعال وجعل الله سبحانه وجود تلك القدرة مقارنة للفعل شرطا في وجوب التكليف وهذا الاقتران والتعلق لتلك القدرة بتلك الافعال من غير تاثير لها اصلا هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكتساب وبحسبه تضاف الافعال التي للعباد كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما الاختراع والايجاد فهو من خواص مولانا جل وعز لا يشاركه فيه شيء سواه تبارك وتعالى ويسمى العبد عند خلو الله فيه هذه القدرة المقارنة للفعل مختارا وعند ما يخلق تعالى فيه الفعل مجردا عن مقارنة تلك القدرة الحادثة مجبورا ومضطرا كالمرتعش مثلا وعلامة مقارنة القدرة الحادثة لما يوجد فيه محلها انه يتيسر بحسب العادة فعلا او تركا وعلامة الجبر وعدم تلك القدرة انه عدم التيسر واذا رأى العبد وجدان الحالتين ضروري لكل عاقل فكان الشرع جاء بالبيان الحالتين ونعتقد باسقاط التكليف في الحالة الثانية وهي حالة الجبر دون الاولى قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي الا ما في طاقتها بحسب العادة واما بحسب العقل ونفس الامر فليس في وسعها اي طاقتها اختراع شيء ما وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية القائلين باستواء الافعال كلها وانه لا قدرة تقارن شيئا منها عموما ولا شك انهم في هذه المقالة مبتدعة بل كفرة بهدم الشرع والعقل

Copyright © King Saud University